



رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- ملك الأردن يبحث مع ماكرون وبابا الفاتيكان مسألة القدس.
- أبو الغيط: سنطلب قراراً أممياً ملزماً بشأن القدس.
- تصويت بالجمعية العامة غداً على قرار بشأن القدس.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة تصوت بأغلبية 176 دولة على حق الفلسطينيين بتقرير المصير.
- القدس: قوات الاحتلال تعتقل 10 مواطنين على الأقل وتستدعي آخرين.
- اعتصام تضامني حاشد مع القدس في بيروت.
- "الأزهر": الفيتو الأميركي يكشف نبذ المجتمع الدولي للإعلان الأميركي الجائر بشأن القدس.
- مجلس المفتين لروسيا يدعو للاعتراف بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية.
- مواجهات في قرية العيسوية بمدينة القدس.
- بعد قرار ترامب بشأن القدس.. هل يتجدد الربيع العربي؟
- لماذا فشل الفلسطينيون في تحييد الفيتو الأميركي بمجلس الأمن؟



ملك الأردن يبحث مع ماكرون وبابا الفاتيكان مسألة القدس

وكالة الأناضول . الجزيرة 20.12.2017

بحث ملك الأردن عبد الله الثاني مع كل من الرئيس الفرنسي

إيمانويل ماكرون وبابا الفاتيكان فرانشيسكو اليوم الثلاثاء التطورات المتعلقة بمدينة القدس في أعقاب اعتبار واشنطن المدينة المحتلة عاصمة لإسرائيل.

وفي مؤتمر صحفي، اتفق ملك الأردن والرئيس الفرنسي على رفض الخطوة الأميركية باعتبارها خرقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ودعوا الولايات المتحدة للتراجع عنها.

وأشاد ماكرون بدور الأردن في دعم السلام بالشرق الأوسط، مؤكداً على توافق البلدين على إبقاء الوضع في القدس على ما هو عليه، وأن يكون وضع المدينة المقدسة مرتبطاً بحل شامل للصراع.

من جانبه، دعا الملك عبد الله الثاني إلى ضرورة التوصل لحل القضية الفلسطينية وفق مبدأ حل الدولتين. كما دعا إلى ضرورة تكثيف الجهود لحماية حقوق الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين في مدينة القدس، التي تمثل مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي وقت سابق الثلاثاء، التقى الملك عبد الله بابابا فرانشيسكو. ووفق بيان للديوان الملكي، فقد تناول اللقاء تبعات القرار الأميركي، وما نتج عنه من استفزاز لمشاعر المسلمين والمسيحيين في المنطقة والعالم.

وأكد الملك عبد الله على ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس وعدم المساس به.

وشدد على أن بلاده ستواصل دورها التاريخي والديني في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف من منطلق الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات، وبما يحافظ على هوية مدينة القدس كرمز للسلام.

وأشار إلى أن وضع القدس يجب تسويته ضمن إطار حل شامل يحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

من جانبه، أعرب البابا فرانشيسكو عن قلقه إزاء القرار الأميركي، مؤكداً أن القدس هي مدينة فريدة ومقدسة لأتباع الديانات الثلاث، وفق البيان.

وأشار البابا خلال اللقاء إلى احترام الوضع القائم في القدس تماثياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبما يساهم في تجنب المزيد من العنف والتوتر.



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

ولفت إلى دور الملك عبد الله الثاني المحوري في حماية المقدسات في القدس، مشيدا بالتزام الأردن بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب يوم 6 ديسمبر/كانون الأول الجاري اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والبداة بنقل سفارة بلاده إلى المدينة المحتلة. وأثار القرار غضبا عربيا وإسلاميا، وقلقا وتحذيرات دولية، وسط تصاعد المطالبات بالتراجع عن الخطوة.

أبو الغيط: سنطلب قرارا أمميا ملزماً بشأن القدس

الجزيرة نت - 19.12.2017

قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إن الدول العربية ستطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تمرير قرار "ملزم" يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وأوضح أبو الغيط في تصريحات للصحفيين أن الدول العربية سوف تتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمرير القرار تحت بند "الاتحاد من أجل السلم" ليصير قرارا ملزما لكل مؤسسات الأمم المتحدة.

وتابع أن "هناك سبلا متعددة تجري دراستها على الصعيدين الفلسطيني والعربي من أجل التعامل مع أي تبعات سلبية للقرار الأميركي" بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وعبر الأمين العام للجامعة العربية عن "بالغ استيائه" لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لإجهاض مشروع قرار دولي يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

واعتبر أن "النهج الأميركي يتسبب في مزيد من العزلة للولايات المتحدة"، مضيفا أن "استخدام الفيتو في مواجهة 14 صوتا يكشف عن تحد أميركي صارخ لحالة واضحة وربما نادرة من الإجماع الدولي".

من جهته، أكد رئيس الجمعية العامة ميروسلاف لايتشاك مساء أمس الاثنين تسلم الطلب، وقال إنه سيدعو إلى اجتماع في أقرب وقت ممكن.

وتوقع السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور عقد الجلسة الطارئة غدا الأربعاء أو بعد غد الخميس، وقال إن الطلب سلم أيضا باسم منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة عدم الانحياز.

وأضاف منصور أن الطلب نص على أن يكون الاجتماع الطارئ وفقا لمبدأ "الاتحاد من أجل السلم"، في إشارة إلى قرار الجمعية العامة رقم 377 الذي يعطي قرارات الجمعية العامة صبغة إلزامية لجميع أعضائها، بمن في ذلك أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

واستخدمت الولايات المتحدة أمس الاثنين حق الفيتو لمنع صدور قرار عن مجلس الأمن يندد بالاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبدت واشنطن معزولة تماما دوليا بعد أن صوت باقي الأعضاء الـ14 لصالح مشروع القرار.



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

وكانت مصر قدمت مشروع القرار الخاص بالقدس، ولم يذكر المشروع الولايات المتحدة أو الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالاسم، لكنه أبدى "الأسف الشديد إزاء القرارات التي اتخذت في الآونة الأخيرة والتي تتعلق بوضع القدس".

وبعد الفيتو الأميركي أعلن الفلسطينيون عزمهم اللجوء إلى الجمعية العامة، حيث لا يحق لأي دولة استخدام الفيتو.

تصويت بالجمعية العامة غداً على قرار بشأن القدس

الجزيرة نت - 20.12.2017

تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة غدا الخميس جلسة طارئة خاصة للتصويت على مشروع قرار عربي إسلامي بشأن القدس المحتلة بعد يوم من اعتمادها قراراً يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة.

ووافق رئيس الجمعية العامة ميروسلاف لايتشاك على طلب تركيا واليمن لعقد الجلسة الطارئة التي سيتم خلالها التصويت على مشروع قرار يدعو لسحب قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب اعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

وتتعد الجلسة الطارئة وفق القرار 377 المعروف بقرار "الاتحاد من أجل السلام"، وعقدت الجمعية العامة عشر جلسات فقط من هذا النوع، كانت آخرها في 2009 بشأن القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة، وجلسة الغد ستكون استثنافاً لجلسة 2009.

وهي تتعد عقب استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار تقدمت به مصر بناء على طلب فلسطيني يدعو أيضاً لإبطال قرار ترمب، ورغم أن المشروع حصل على أغلبية ساحقة فإنه سقط جراء استخدام الفيتو.

وتقدم اليمن وتركيا بطلب عقد الجلسة الطارئة في الجمعية العامة نيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وكانت القيادة الفلسطينية أعلنت عقب الفيتو الأميركي أنها ستلجأ للجمعية العامة، وهو نفس ما قرره تركيا.

وعلى غرار مشروع القرار المصري، لا يذكر مشروع القرار الذي تم توزيعه في الجمعية العامة قرار ترمب بشأن القدس، لكنه يعرب عن "الأسف العميق حول القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس".

وتوقع السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور أن يحصل المشروع على تأييد واسع جداً، وقال إن القدس موضوع يجب أن يحل من خلال المفاوضات. وأضاف أن "الجمعية العامة ستقول وبدون خوف من الفيتو إن المجموعة الدولية ترفض قبول موقف الولايات المتحدة أحادي الجانب".



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

وكانت السفيرة الأميركية نيكى هيلي وصفت التصويت في مجلس الأمن بأنه "إهانة"، وحذرت من أن الولايات المتحدة لن تنسى ما حصل. وفي ما بدا تهديدا للدول التي ستدعم مشروع القرار العربي الإسلامي بالجمعية العامة غدا، قالت هيلي "يوم الخميس سيكون هناك تصويت ينتقد خيارنا؛ الولايات المتحدة ستأخذ الأسماء."

قرار أممي

وكانت الجمعية العامة اعتمدت بالأغلبية قرارا يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة.

وصوتت لصالح القرار 176 دولة، في حين صوتت ضده سبع دول، بينها الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل، كما امتنعت أربع دول عن التصويت، ويدعو القرار جميع الدول والمنظمات إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال أمس الثلاثاء إن تأييد الثلثين في الجمعية العامة سيعني فعليا رفض القرار الذي اتخذه مجلس الأمن، في إشارة إلى الفيتو الأميركي.

من جهته، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إن الدول العربية ستطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تمرير قرار "ملزم" يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تصوت بأغلبية 176 دولة على حق الفلسطينيين بتقرير المصير

بقلم/ د.حنا عيسى - 20.12.2017

أستاذ القانون الدولي

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الثلاثاء الموافق 2017/12/19م بأغلبية 176 دولة لصالح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فيما صوتت سبع دول ضده (الولايات المتحدة الأميركية، وإسرائيل، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، ونيرو، وبالاو) وامتناع أربع دول عن التصويت (الكاميرون، وهندوراس، وتوغو، وتونجا).

حيث هذا التصويت الكاسح يأتي بعد استخدام الولايات المتحدة لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، وهذا له معنى سياسي خاص يتمثل برفض العالم للموقف الأميركي الجديد بشأن القدس، الأمر الذي يزيد من عزلة الولايات المتحدة التي ارتأت أن تقف بجانب دولة الاحتلال (إسرائيل) في خرقها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويعيد القرار التأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولته المستقلة فلسطين، ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني حتى نيل حقه في تقرير مصيره.



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

علما بان حق تقرير المصير هو حق كل شعب في حكم نفسه بنفسه واختيار نظامه ومستقبله اختيارا حرا. ولا يصبح هذا الحق قابلا للتطبيق إلا لشعب يعيش على أرضه ويشغلها بصورة مستمرة غير منقطعة لا بصورة استعراضية وهذا ينطبق على الشعب الفلسطيني ولا ينطبق على جماعة غريبة احتلت ارض غيرها كما جرى في فلسطين. وحق تقرير المصير هو الأساس والمنطلق للحق في الاستقلال والسيادة. وتتفرع عنه الحقوق الأخرى. فالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أعطت تفسيراً قانونياً للميثاق فيما يتعلق بحق تقرير المصير واكتسب التفسير طابع القواعد الملزمة في القانون الدولي. فتاريخ الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مرتبط ارتباطاً وثيقاً وتدرجياً بمبدأ حق تقرير المصير وتفسيره حينما باشرت الجمعية العامة النظر في قضية فلسطين عام 1947. وجاء في تقرير لجنة الأمم الخاصة بشأن فلسطين ما يلي:

فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير فإنه رغم الاعتراف الدولي بهذا المبدأ في نهاية الحرب العالمية الأولى ورغم انه تم الالتزام به في الأقاليم العربية الأخرى لم يتم عند وضع صكوك الانتداب من الفئة (أ) تطبيق ذلك المبدأ على فلسطين ويرجع ذلك بوضوح إلى النية في تيسير إنشاء الوطن القومي اليهودي هناك. ومن الجائز جدا في الواقع القول أن الوطن القومي اليهودي والانتداب الفريد من نوعه على فلسطين يتعارضان مع ذلك المبدأ.

وبالرغم من هذا الرأي لم تول اللجنة ذاتها أهمية لهذا المبدأ ولم تجمع على تطبيقه بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني فانقسمت إلى غالبية أوصت بتقسيم فلسطين وأقلية نصحت بقيام دولة فلسطينية موحدة مستقلة مع ضمانات لحقوق الأقلية من سكان هذه الدولة ولكن الجمعية العامة بضغط من الولايات المتحدة والقوى الموالية لها أصدرت في دورتها الثانية قرارها الرقم (181) في 1947/11/29 بتقسيم فلسطين. وكان من نتائجها المباشرة إلى جانب سلب الشعب الفلسطيني حقوقه وقسمها من وطنه نشوء مشكلة اللاجئين التي عالجتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة في عام 1948 فأصدرت قرارها (194) الذي تضمن وجوب تمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض على من لا يرغب بالعودة.

وهكذا بقيت الجمعية العامة طوال عشرين عاما تنتظر إلى قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه على أنها مشكلة لاجئين. وأول مرة ظهر مفهوم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في الدورة 24 للجمعية العامة في قرارها الرقم 2535 في 1969/12/10، فقد ورد فيه أن الجمعية العامة (تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين الثابتة).

إن نعت الحقوق بأنها (ثابتة) ترجمة درج استعمالها للكلمة الإنجليزية والفرنسية insttenable التي تعني حرفيا (غير قابلة للتصرف) وهي تلك الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها أو إنهاء العمل بها على أي نحو آخر أو إعمالها بغير ما هي عليه وهي نتيجة لذلك ذات قوة وديمومة مطلقة. وتقدمت الجمعية العامة خطوة أخرى في العام 1970 حينما أعلنت في قرارها 2672 (د-25) بتاريخ 1979/12/8 أنها:

1. تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير مصيره بنفسه وفقا لميثاق الأمم المتحدة
2. وتعلن أن احترام حقوق شعب فلسطين الثابتة هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

وكررت الجمعية العامة هذه المفاهيم في قرارات أصدرتها أعوام 1971 و 1973 وأضافت إليها ما يزيد بها قوة فكان الاهتمام المتعظم لجمعية العامة حينما عبرت في قرارها 2972 (د-26) بتاريخ 1971/12/6 عن قلقها العظيم لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة وبحقه في تقرير المصير. وزادت الجمعية العامة الأمر وضوحاً وتحديداً في قرارها 3089 (د-28) في 1973/12/7 إذ أكدت من جديد أن لشعب فلسطين الحق في حقوق متساوية. وفي حق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وأعربت عن قلقها الشديد لان إسرائيل قد حرمت شعب فلسطين التمتع بحقوقه الثابتة وممارسة حقه في تقرير المصير.

ومن أهم القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة القرار 3236/د-29 في 1974/11/22 والذي أصبح وثيقة تاريخية قانونية سياسية. والمحور السياسي القانوني لنضال الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. وغداً السند والمرجع لمختلف القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة والمنظمات الدولية الأخرى. وعن مؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها.

ففي هذا القرار حددت الجمعية العامة حقوق الشعب الفلسطيني، وبأصولها وفروعها في الفقرات التنفيذية الخمس الأولى من القرار على النحو التالي:

1. تؤكد الجمعية العامة من جديد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطين وبخاصة:

أ. حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

ب. بحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيتين.

2. وتؤكد من جديد حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها وتطالب بإعادتهم إليها.

3. وتشدد على أن الاحترام الكلي لهذه الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وإحقاق هذه الحقوق أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

4. وتعترف بان الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

5. تعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

القدس: قوات الاحتلال تعتقل 10 مواطنين على الأقل وتستدعي آخرين

القدس عاصمة فلسطين 2017-12-20 وفا

شنت أجهزة الاحتلال الإسرائيلي، فجر اليوم الأربعاء، حملة اعتقالات واسعة في مدينة القدس المحتلة، طالت عشرة مواطنين (على الأقل)، وحوّلتهم إلى مراكز توقيف وتحقيق في المدينة.



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

وأفاد مراسلنا، بأن قوات الاحتلال اعتقلت كلا من: أمجد أبو عصب رئيس لجنة أهالي الأسرى المقدسيين بعد دهم منزله في حي الصوانة القريب من سور القدس، وسلّمت استدعاءات للتحقيق لمجموعة من شبان الحي.

كما اعتقلت عضو لجنة اقليم القدس بحركة فتح عوض السلايمة، وشقيقه أشرف من منزليهما في بلدة الرام شمال القدس، في الوقت الذي اعتقلت فيه محمد عفانة من منزله ببلدة العيزرية جنوب شرق القدس المحتلة.

في السياق، اعتقلت قوات الاحتلال الناشط المقدسي محمد الشلبي من منزله في القدس القديمة، وطارق العموري، وتسليم ابن عمه أحمد العموري استدعاء للتحقيق معه لدى مخابرات الاحتلال.

كما اعتقلت تلك القوات ثلاثة مواطنين من بلدة العيسوية، بينهم فتى، وهم: الفتى محمد محمود (18 عاماً)، وياسر درويش، ومنصور درويش.

ومن بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، اعتقل الفتى محمد أشرف الشويكي (17 عاماً)، بعد دهم منزله في العين وسط البلدة.

اعتصام تضامني حاشد مع القدس في بيروت

القدس عاصمة دولة فلسطين بيروت 19-12-2017 وفا

نظمت الاحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية أمام مقر الاسكوا في بيروت، اليوم الثلاثاء، اعتصاماً تضامنياً مع القدس ورفضاً لإعلان الرئيس الاميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال.

وشارك بالاحتفال: وزير البيئة اللبناني طارق الخطيب، وسفير دولة فلسطين في لبنان أشرف دبور، وأمين سر حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية فتحي ابو العردات، والأمين العام المساعد للجبهة الشعبية- القيادة العامة طلال ناجي، وحشد من أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني.

وقال دبور في كلمة له إن إعلان ترامب يهدف إلى إنهاء مشروعنا الوطني الفلسطيني وتطلعات شعبنا المشروعة بالحرية والاستقلال والعودة، معتبراً ذلك اعتداء على الحقوق التاريخية والقانونية للمكانة الطبيعية للاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية.

وعبر دبور عن الاعتزاز بأبناء شعبنا الفلسطيني، وخصوصا المرابطين في بيت المقدس الذين وقفوا بوجه هذا القرار، داعياً الى تعزيز وحدتنا الوطنية التي تجلّت بأبهى صورها على الأرض الفلسطينية من خلال بسالة وتصدي شعبنا في انتفاضته بصدوره العارية لالة القتل الإسرائيلية ووقوفه بعزم وثبات في الدفاع عن قدسنا الشريف عاصمة دولة فلسطين الأبدية.

وشدد على ان هذا القرار لن يمر وسيسقط حتما على صخرة صمود وإرادة شعبنا، وان القدس لن تكون إلا عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، مطالباً كل الدول التي اعترفت بإسرائيل وفق القرار 181 بأن تراجع اعترافها بوجودها أصلاً، "فهذه الدولة التي خرقت كافة القوانين والشرائع الدولية،



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

والتي قامت على أساس الباطل، والتي لا يوجد لها أي حدود، أين هي؟ من يعترف بها؟ فالشعب الفلسطيني الموجود على الأرض الفلسطينية لا يتم الاعتراف بدولته، أليس هذا قمة الظلم؟"

واكد ان كلمة الرئيس محمود عباس في القمة الإسلامية في اسطنبول أسست لإستراتيجية فلسطينية جامعة لإطار فلسطيني موحد يستند على المصالح الوطنية الفلسطينية في المواجهة والتصدي لأية مشاريع تهدف الى ضرب مشروعنا الوطني من خلال برنامج وطني كامل لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهددنا، ما يقتضي منا جميعاً موقف وطني عريض وشامل وتشكيل حاضنة لمواقف السيد الرئيس.

بدوره انتقد ناجي موقف مندوبة الولايات المتحدة الاميركية في مجلس الأمن التي تدعي أن القدس عاصمة لليهود منذ آلاف السنين"، وقال: "يتآمرون على القدس منذ مئة سنة، منذ وعد بلفور الذي قال عنه الاخ الرئيس محمود عباس بأنه كان صنيعاً اتفاق اميركي - بريطاني، وبريطانيا لم تكن لتجرؤ على اصداره قبل قرن من الزمن، لولا تواطؤ وموافقة الولايات المتحدة الاميركية".

واكد ان ما سمي بالربيع العربي كان الهدف منه الوصول الى ما وصلوا اليه اليوم من تصفية للقضية الفلسطينية وسرقة حقوق شعبنا وارضنا ومقدساتنا.

وطالب ناجي الجميع بدعم مواقف الرئيس محمود عباس، وتكريس الوحدة الوطنية وتنفيذ ما اتفقت عليه الفصائل في القاهرة، وتعزيز وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني بمشاركة كافة فصائل العمل الوطني.

كما القيت في المناسبة كلمات جددت التأكيد على موقف لبنان الراض لقرار ترامب بنقل السفارة الاميركية الى القدس، واعتبرت ان القرار ضرب عرض الحائط جميع القرارات الدولية وجوفها من معانيها ومضامينها.

المالكي: ما يسمى صفقة القرن أصبح من الماضي

القدس عاصمة فلسطين/رام الله 19-12-2017 وفا

قال وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي إن الولايات المتحدة الأميركية بإجهاضها لمشروع القرار الخاص بالقدس تكون اختارت الوقوف إلى الجانب الخطأ من التاريخ وانحازت للاستعمار.

جاء ذلك خلال وداعه سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة فلسطين سامي مراد، اليوم الثلاثاء، في مكتبه بمقر وزارة الخارجية في مدينة رام الله، بحضور بحضور وكيل الوزارة تيسير جرادات، ومدير إدارة الشؤون العربية مستشار أول فايز أبو الرب، ومديرة المراسم المستشار أول عبيد الرمحي.

وأضاف المالكي، "أن قيام الولايات المتحدة الأميركية بإجهاض مشروع القرار المقدم من مصر إلى مجلس الأمن لحماية وضع القدس باستخدامها حق النقض (الفيتو) تكون اختارت الوقوف على الجانب



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

الخطأ من التاريخ، والانحياز للاستعمار والظلم، وكل ما يقوض جهود السلام في الشرق الأوسط والعالم، مشيراً إلى أن "ما يسمى بصفقة القرن أصبح من الماضي".

وتابع أن الرد الفلسطيني على "الفيديو" الأميركي كان واضحاً، من خلال الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية لتجسيد الشخصية القانونية لدولة فلسطين وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي، مؤكداً أن "الولايات المتحدة الأميركية لم تعد وسيطاً نزيهاً نثق به أو نأتمنه على مستقبلنا".

وأشاد الوزير المالكي بالدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، خاصة خلال التطورات الأخيرة بعد إعلان الإدارة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل والقرار الخاص بنقل السفارة الأميركية إليها، مشيراً إلى الدور المصري المساند والداعم للقضية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية، الذي لعبه الرئيس عبد الفتاح السيسي في دعم المواقف الفلسطينية من خلال التواصل بين القيادتين الفلسطينية والمصرية، كما أشاد بدور الإعلام المصري في دعم الموقف الفلسطيني.

من جانبه، نقل السفير مراد للوزير المالكي رسالة من نظيره المصري سامح شكري، مشيداً بدور المسؤولين في وزارة الخارجية والمغتربين في تسهيل مهامه خلال عمله كسفير لدى دولة فلسطين.

وأكد أن القضية الفلسطينية هي قضية مصر الأولى، وهي في عمق الأمن القومي المصري، مشدداً على موقف بلاده الرسمي والشعبي المساند للحقوق الفلسطينية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي سياق منفصل، تقبل الوزير المالكي أوراق اعتماد القاصد الرسولي لدى دولة فلسطين المطران ليوبولدو جيريللي، في مكتبه بمدينة رام الله، بحضور مساعد وزير الخارجية والمغتربين لقطاع متعدد الأطراف السفير عمار حجازي، وسفير دولة فلسطين لدى الفاتيكان عيسى قسيسية، ومديرة المراسم الرمحي.

ووضع المالكي ضيفه في صورة التطورات الأخيرة والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق المواطنين الفلسطينيين، من خلال استمرارها بسياساتها الاستيطانية التوسعية خاصة في مدينة القدس لعزلها عن محيطها العربي والتعجيل في تهويد المدينة المقدسة والعمل على إنهاء حل الدولتين.

وأشار إلى أن إعلان الإدارة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، كان بمثابة مكافئة لإسرائيل على سياساتها الاستعمارية الاحلالية، الأمر الذي أفقد الإدارة الأميركية دور الوسيط في أي عملية سياسية مستقبلية.

وأشاد المالكي بالعلاقات الثنائية التي تربط فلسطين بالفاتيكان، معرباً عن أمله بأن تحقق خلال توليه ازدهاراً.

من جانبه، أكد جيريللي سعيه للعمل على تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين فلسطين والفاتيكان.

"الأزهر": الفيديو الأميركي يكشف نبذ المجتمع الدولي للإعلان الأميركي الجائر بشأن القدس



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

القاهرة 2017-12-19 وفا

اعتبر الأزهر الشريف تصويت مجلس الأمن على مشروع القرار المصري الذي يدين إعلان الإدارة الأميركية بشأن القدس، بأغلبية 14 صوتاً مقابل الفيتو الأميركي، بأنه يكشف نبذ المجتمع الدولي لهذا الإعلان الأميركي الجائر، لكونه يناقض القانون الدولي ويخالف الضمير العالمي.

وأشاد الأزهر الشريف في بيان له اليوم الثلاثاء، بدور القيادة المصرية في قيادة التحركات الدولية الرامية لإبطال القرار الأميركي المجحف بشأن القدس، مؤكداً أن هذا الموقف المصري الرفض للمساس بوضعية مدينة القدس القانونية وهويتها العربية هو امتداد للمواقف المصرية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية، وتعبير عن دور مصر الريادي في المنطقة والعالم.

ودعا الأزهر، المجتمع الدولي ومؤسساته وجميع دول العالم إلى التمسك برفض القرار الأميركي، والمضي قدماً على استصدار قرار أممي من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ينص على عدم شرعيته وإبطال أية آثار مترتبة عليه، خاصة أنه يخالف الأهداف التي قامت من أجلها الأمم المتحدة وفي مقدمتها حفظ السلم والأمن الدوليين.

مجلس المفتين لروسيا يدعو للاعتراف بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية

القدس عاصمة فلسطين/ موسكو 2017-12-19 وفا

أعرب مجلس شورى المفتين لروسيا الاتحادية، عن دعم قرار منظمة التعاون الإسلامي الذي يدعو للاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

جاء ذلك خلال بيان صادر عن المجلس، اليوم الثلاثاء، خلال انعقاد المؤتمر الخامس في قاعة المؤتمرات بالمسجد الجامع بموسكو وذلك بحضور أعضاء المؤتمر ورؤساء الإدارات الدينية المركزية في كافة جمهوريات الاتحاد الروسية، وكذلك رؤساء الجامعات والمعاهد بما فيها الأكاديمية الإسلامية في بولغار، والمعهد الروسي الإسلامي في قازان، والمعهد الإسلامي في موسكو.

وأكد المجلس أن القدس تبقى مدينة إسلامية وهي حق للمسلمين، حسب ما أكدته القوانين الدولية وقرارات اليونسكو التي اعتبرت أن المدينة المقدسة تراث خالص للمسلمين وحدهم دون غيرهم.

ودعا المجلس خلال المؤتمر المجتمع الدولي إلى العمل لحل النزاعات وإيجاد حل سريع للقضية الفلسطينية وإعادة الحقوق للشعب الفلسطيني عبر إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

يذكر أن المؤتمر الخامس لمجلس شورى المفتين في روسيا الاتحادية أعاد انتخاب سماحة المفتي الشيخ راوي عين الدين لمنصب رئيس مجلس شورى المفتين لروسيا لمدة خمس سنوات.



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

ويعتبر الشيخ راوي عين الدين مفتي روسيا الاتحادية من أكثر الشخصيات الإسلامية والدينية التي تدعم حقوق الشعب الفلسطيني ونضالاته لنيل حقوقه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

مواجهات في قرية العيسوية بمدينة القدس

القدس- معا (2017/12/19)

اندلعت مساء اليوم مواجهات في قرية العيسوية بمدينة القدس، تنديدا بإعلان ترامب القدس عاصمة دولة إسرائيل.

وأفاد محمد أبو الحمص عضو لجنة المتابعة في قرية العيسوية أن مواجهات عنيفة شهدتها قرية العيسوية، بين الشبان وقوات الاحتلال التي اقتحمت القرية بأعداد كبيرة.

وأضاف أن قوات الاحتلال استخدمت القنابل الصوتية والأعيرة المطاطية، فيما رد الشبان بالمفرقات النارية والحجارة.

بعد قرار ترامب بشأن القدس.. هل يتجدد الربيع العربي؟

خاص دنيا الوطن – أحمد العشي (2017/12/19)
منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، خرجت الشعوب في البلدان العربية والأوروبية محتجة على هذا الإعلان.

والسؤال هنا، هل يمكن أن يجدد قرار ترامب الربيع العربي؟

أكد عصام شاور الكاتب الصحفي، أنه بمجرد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي اجتاحت المظاهرات المدن العربية والإسلامية، بالإضافة إلى أنه أصبح هناك تفاعل في الدول الأوروبية.

وبين شاور، أن التفاعل كان عربياً إسلامياً وأوروبياً مع القضية الفلسطينية كونها قضية حساسة، كذلك لم يكن متوقفاً أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية القدس عاصمة لدولة الاحتلال كونها راعية للسلام، بالإضافة إلى أن القدس هي مدينة مقدسة للدول العربية والإسلامية، أما بالنسبة للدول الأوروبية، فهي مركز صراع، وبالتالي كان تجاوبهم كبيراً شاملاً، متوقفاً في الوقت ذاته أن قرار ترامب قد يكون تمهيداً لربيع عربي جديد.

وفيما يتعلق بإمكانية أن يكون هناك عمليات عسكرية من قبل الدول العربية احتجاجاً على هذا القرار، أوضح شاور أن الأمر لا يكون بالعمليات، وإنما بالمسيرات والاحتجاجات السلمية.



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

وقال: "أما بالنسبة للعمليات، فقد تكون عبارة عن ردود فعل لا تخدم القضية الفلسطينية بالمطلق، ولكن قد تحدث."

من جانبه، أوضح الدكتور ماهر شامية المحلل السياسي، أن القدس ليست للولايات المتحدة الأمريكية كي تهبها للاحتلال الإسرائيلي، كما أنه لا يوجد مرجعية قانونية، لكي يكون لإسرائيل عاصمة اسمها القدس.

وقال: "ترامب وهب القدس للاحتلال الإسرائيلي كي يخرج من أزماته الأخلاقية وفساد مساعديه، ويشتري اللوبي الصهيوني بتنفيذ الإعلان على أرض الواقع، والشروع بإجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس."

وأضاف: "هذا القرار سبقه عشرات القرارات التي صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وترامب جاء ليضرب هذه القرارات بعرض الحائط للحفاظ على كينونته، حيث إنه بعد مضي عام على وجوده في السلطة لم يقدم شيئاً سواً في الملف الإيراني أو الكوري، ليأتي إلى الملف الأضعف وهو الملف الفلسطيني."

وفي السياق ذاته، أشار شامية إلى أنه في الربيع العربي غابت القضية الفلسطينية، ونزلت إلى أدنى مستويات المتابعة، ولكن قرار ترامب أعاد القضية الفلسطينية إلى سلم الأولويات والاهتمام، كما أنه أعاد للعالم بأن هناك عاصمة للسلم والحرب اسمها القدس، معتبراً في الوقت ذاته أن هذا القرار، سيجدد ثورة أحرار العرب، وسيجدد الحراك العربي.

من جانبه، أشار محسن أبو رمضان المحلل السياسي إلى أن قرار ترامب يمكن أن يساهم في تشكيل حالة من الحراك الشعبي في الدول العربية من جديد، وتكون شعاراتها واضحة حول التصدي للسياسات الأمريكية والإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على البلدان العربية.

ورأى أبو رمضان، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ساهم بشكل غير مباشر في تجديد مكانة القضية الفلسطينية في الرأي العام العربي والعالم بصورة كبيرة، لافتاً إلى أن قراره يمكن أن يساهم في تجديد الحراك الشعبي على مستوى الدول العربية.

لماذا فشل الفلسطينيون في تحييد الفيتو الأمريكي بمجلس الأمن؟

خاص دنيا الوطن - أحمد جلال (2017/12/19)
صوت مجلس الأمن الدولي، أمس الاثنين، ضد مشروع قرار مرتبط بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مدينة القدس عاصمة لإسرائيل، حيث وافق 14 عضواً على القرار، فيما عطلت الولايات المتحدة القرار عبر استخدامها حق النقض (الفيتو).

ووفق ما حذرت به القيادة الفلسطينية على لسان وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، فإنها



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

ستتوجه إلى عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت بند الاتحاد من أجل السلام، وذلك لوقف أي تداعيات، تتعلق بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب .

التحركات الفلسطينية، تهدف إلى تفعيل القرار الأممي المتخذ عام 1980 والذي طالب دول العالم بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي الإسرائيلي، وسحب أي دبلوماسيين لهم في مدينة القدس، وذلك رداً على قانون صادق عليه الكنيست الإسرائيلي باعتبار القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، في نفس العام .

وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمد اشتية، قال: إنه حسب الفقرة الثالثة من المادة 27 في القانون التأسيسي للأمم المتحدة، فإنه لا يحق للولايات المتحدة استخدام (الفيثو) لأنها طرف في النزاع .

وتقول المادة: "تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة، بموافقة تسعة من أعضائه، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين منقذة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة 52 من كان طرفاً في النزاع فلا يحق له التصويت .

وفي هذا السياق، أكد الخبير في القانون الدولي، الدكتور باسل منصور، أن عدم تقديم مشروع القرار وفق المادة 52 من القانون التأسيسي للأمم المتحدة، حال دون منع الولايات المتحدة الأمريكية من التصويت أو استخدام حق النقض (الفيثو)، حيث لم يعتبر المشروع الولايات المتحدة طرفاً في النزاع .

وأوضح منصور، أن الفقرة الثالثة من المادة لا تعطي الولايات المتحدة حق التصويت أو استخدام الفيثو، حيث إنها تعتبر طرفاً في القضية، وبالتالي لا يمكن لها التصويت على مشروع القرار .

وأشار إلى أنه لم يكن واضحاً طبيعة مشروع القرار، الذي قُدم لمجلس الأمن، مشيراً إلى أن صياغة المشروع لم تُجمد حق الولايات المتحدة في التصويت، وبالتالي جرى حجب القرار وفق الفيثو الأمريكي .

من ناحيته، قال المحلل السياسي، ناجي شراب، إن الولايات المتحدة لن تتوانى عن استخدام حق النقض (الفيثو) ضد مشروع القرار المتعلق بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لافتاً إلى أن الاعتماد الفلسطيني، يجب أن يكون على عدد الدول الذي ستصوت لصالح القرار بالرغم من استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيثو)، متسائلاً: "لماذا الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي بالرغم من المعرفة المسبقة بالفيثو الأمريكي؟" .

واعتبر شراب، أنه في جميع الأحوال لا يمكن منع الولايات المتحدة من التصويت أو استخدام الفيثو، وأن مشروع القرار يمكن أن يكون أداة لإحراج واشنطن دولياً، لافتاً إلى أن ذلك سيمكن القيادة الفلسطينية من العمل على المطالبة بحقوقها .

وأوضح شراب، أن تصويت عدد كبير من الدول خاصة الأربعة الدائمين في مجلس الأمن لصالح القرار، يعبر عن إرادة ومؤشر قوي يمكن البناء عليه، وبالتالي يمكن نقل مشروع القرار للجمعية العامة للأمم المتحدة على بند "الاتحاد من أجل السلام"، بالرغم من أنه يحتاج لإجراءات معقدة وطويلة .



التاريخ : 20 ديسمبر 2017

ويؤكد ذلك، ما صرح به وزير الخارجية رياض المالكي، الذي قال في تصريحات له اليوم، إنه في حال استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع القرار، فإن القيادة الفلسطينية ستذهب لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند "الاتحاد من أجل السلام".

وأشار شراب، إلى أن ما تقوم به القيادة الفلسطينية شكل من أشكال المعركة السياسية لتحقيق هدفين: الأول تراجع أمريكا عن قرارها وهو أمر مستبعد، والهدف الثاني محاولة تقديم تفسير قوي من الإدارة الأمريكية للقرار الذي جرى الإعلان عنه، لافتاً إلى أن زيارة نائب الرئيس الأمريكي مايكل بنس تأتي في هذا الإطار.

وتابع: "الخيارات الفلسطينية متعددة، ومعركة الشرعية الدولية تحتاج لقوة سياسية كبيرة فلسطينياً وقوة عربية داعمة لها"، لافتاً إلى أن الفلسطينيين يمتلكون القوة في الشرعية الدولية؛ إلا أنهم ليس لديهم أي قوة لتطبيقها.

من ناحيته، قال الخبير في القانون الدولي، حنا عيسى، إن مشروع القرار المقدم من قبل مصر، والتي تعتبر العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن الدولي، لم يُذكر فيه الولايات المتحدة أو إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل.

وأوضح عيسى، أن مشروع القرار المصري يركز على قرار أممي أُصدر عام 1980 يطالب بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي الإسرائيلي، وسحب أي بعثات دبلوماسية للدول في مدينة القدس، وذلك رداً على قانون أصدره الكنيست الإسرائيلي يعتبر القدس عاصمةً أبديةً لإسرائيل.

وشدد على أنه لا يوجد في مشروع القرار أي شيء ضد أمريكا أو الرئيس الأمريكي، وأنه يحق للولايات المتحدة التصويت واستخدام الفيتو الأمريكي، وبالتالي لا يمكن تمرير مشروع القرار.